

يتسرع الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون مرة تلو الأخرى في اللجوء إلى استخدام القوة غالباً ضد محتجين سلميين يمارسون حقوقهم في حرية التجمع السلمي.

التداعيات الصحية الناجمة عن الضرب بالهراوات

قد تتراوح الإصابات الناجمة عن الضرب بالهراوات من الخدوش الفارقة، والنزيف، والكدمات، إلى الإصابات الأشد خطورة، بما فيها كسور العظام وتلف الأعصاب/العضلات، والإصابات الداخلية التي قد تؤدي إلى الإعاقة الدائمة أو الوفاة. تعتمد أنماط الإصابة وشدها على موقع الضربة ومدى القوة المستخدمة ونوع الهراوة.

أعلى مستوى من الصدمة الناجمة. تتراوح الإصابات من خطيرة إلى طويلة الأمد، وليست مؤقتة، وقد تشمل فقدان الوعي أو الإصابة البدنية الخطيرة أو الصدمة أو الوفاة.

مستوى متوسط إلى خطير من الصدمة الناجمة. تميل الإصابة إلى أن تكون أطول أمداً، ولكنها قد تكون مؤقتة أيضاً.

إصابات الرأس
النزيف، والكدمات، وتشوهات الوجه، والكسور في الوجه، وإصابات العين: فقدان الرؤية أو حركة العين، وشلل الوجه، وتشوهات الأذن، وفقدان السمع، وإصابات الدماغ الرضية من كسور الجمجمة أو النزيف الداخلي (ورم دموي تحت الجافية وتحت العنكبوتية وفوق الجافية)

الصدمة النفسية
الصدمة العاطفية

العنق والظهر
شلل مؤقت أو دائم أو متلازمات الألم وإصابات الحبل الشوكي

الصدر
كسور في الضلع، رئة مثقوبة أو مضايبة بكدمات (تكماش الرئتين) تدقني (الصدر)، إصابات القلب، بما في ذلك الكدمات أو الإغلاق

الأطراف

كدمات وألم في الجلد، وإصابات في العضلات، والمفاصل وأو العظام (قد تؤدي إلى إعاقات دائمة)، وإصابات الأعصاب، وإصابات الأوعية الدموية، والنزيف

اليدين

إصابات الأعضاء الصلبة: الحجاب الحاجز، والطحال، والكلى، والبنكرياس، والكبد؛ نزيف داخلي أو خارجي، تمزق، قنصل الأعضاء؛ إصابات الأعضاء المجوفة: الأمعاء؛ كدمات، تمزق

المغين

ألم شديد، كدمات، نزيف، فقدان الوظيفة الجنسية أو القدرة على الإنجاب

وما فتئت الدول في السنوات الأخيرة، وطيلة فترة تفشي وباء فيروس كوفيد-19، تفرض قيوداً على حقّي حرية التجمع السلمي والتعبير، غالباً باستخدام العنف، وسط تضيق على الحيز المدني. ومن جملة الأسلحة الأكثر استعمالاً والتي يُساء استعمالها مراراً وتكراراً في هذا السياق الهراوات الشرطة بمختلف أشكالها وأحجامها.

لقد حققت منظمة العفو الدولية في إساءة استخدام الهراوات وسواها من أدوات الضرب، وحللت حالات توضيحية خلال العقد الماضي من شتى أنحاء العالم. وتحقق الباحثون الذين فحصوا مئات الصور ومقاطع الفيديو من 188 حالة توضيحية لإساءة استخدام أسلحة الضرب، ومن بينها هراوات الشرطة، والعصي الطويلة، والسيات الغليظة، والأسلحة المرتجلة في 35 بلداً شملت جميع مناطق المعمورة. وهي تتضمن أمثلة من عمليات القمع العنيفة للاحتجاجات الجماهيرية في دول متنوعة مثل بيلاروسيا، وكولومبيا، وفرنسا، والهند، وميانمار.

وتظل الهراوات تُستخدم لإنزال عقاب بدني، وضرب أشخاص مقيدين أصلاً، وتوجيه ضربات خطيرة وغير مبررة إلى الرأس والعنق، وخنق الأشخاص بالإمساك بهم من أعناقهم، ناهيك عن ضربة واحدة بالهراوات تُوجّه للضحية فتسقطها أرضاً لشدة قوتها. وتشمل الحالات الموثقة استخدام الهراوات لارتكاب العنف الجنسي.

تهدف الأسلحة والمعدات "الأقل فتكاً" إلى السماح للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون باستخدام المستوى الأدنى من القوة تبعاً للظروف وتجنب استخدام القوة المميتة. وربما يكون لبعض الأسلحة والمعدات "الأقل فتكاً" استخدام مشروع في إنفاذ القانون إذا استُخدمت على الوجه الصحيح وبما يتماشى مع المعايير الدولية لإنفاذ القانون. ومع ذلك قد تكون لهذه المعدات آثار خطيرة غير مقصودة وحتى مميتة إذا لم تُستخدم بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان، وهي أيضاً عرضة لإساءة الاستخدام.

ووثقت منظمة العفو الدولية إساءة استخدامها في كافة مناطق العالم - في حالات عديدة ضد محتجين يمارسون حقهم في حرية التجمع السلمي.

هذه المعدات هي أبسط الأسلحة "الأقل فتكاً" وأكثرها شيوعاً. وتأتي أسلحة الضرب بأشكال وأحجام عديدة ومواد مختلفة. ولا تشمل هراوات وعصي الشرطة فحسب، بل أيضاً السيات المؤذية بطبيعتها. وتُستخدم أسلحة الضرب على نحو مألوف في أفعال ترهيبية وعدوانية تتضمن اللجوء إلى القوة وتؤدي إلى صدمات جسدية ونفسية.

وتجري حالياً المتاجرة بالمعدات الشرطة بقدر لا يذكر من التنظيم أو بغيابه الكلي. وقد بدأت تلوح في الأفق فرصة لاستحداث صك عالمي ملزم قانونياً في الأمم المتحدة يحظر تجارة المعدات المؤذية بطبيعتها ويضع قيوداً وضوابط تجارية صارمة تستند إلى حقوق الإنسان على معدات أخرى مثل الهراوات التي يمكن أن تخدم غرضاً مشروعاً، لكنها - كما تبين بحثنا - يمكن أيضاً أن تُستخدم في ارتكاب أفعال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وحتى التعذيب.

في التعامل مع التجمعات العامة، تكمن المسؤولية الأساسية للشرطة في تسهيل ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي وحمايته.



يواجه الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون مجموعة متنوعة وواسعة من المواقف التي تتطلب أحياناً اتخاذ قرارات فورية، غالباً في ظروف شديدة الإجهاد أو خطرة حتى. ولا يجوز اللجوء إلى استخدام القوة إلا مع إبداء أكبر قدر من الاحترام للقانون وإيلاء الاعتبار اللازم لتأثيرها الخطير المحتمل في مجموعة من حقوق الإنسان: الحق في الحياة، والسلامة الجسدية والعقلية، والكرامة الإنسانية، والتجمع السلمي، وحرية التنقل – إذا اكتفينا بتلك الأكثر تأثيراً. وينبغي أن تنظم أربعة مبادئ توجيهية (المشروعية، والضرورة، والتناسب، والمساءلة) أي إجراء تتخذها الدولة يؤثر في الحقوق الإنسانية للفرد.



إن الحقوق في حرية التجمع السلمي والتعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها مكرسة في القانون الدولي؛ إذ يترتب على الدول واجب تسهيل ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي، والتشجيع النشط للناس على المشاركة في التجمعات. وينبغي على الدول احترام الحق في التجمع السلمي وحمايته وإحقاؤه بدون أي نوع من التمييز المجحف.



دراسة حالات

188 حالة موثقة

لإساءة استخدام أسلحة الضرب

في 35 بلداً
شملت جميع مناطق
المعمورة



أسلحة الضرب – مثل الهراوات البسيطة – هي السلاح "الأقل فتكاً" الأكثر شيوعاً الذي يستخدمه عناصر الشرطة حول العالم. ويمكن استخدام الهراوات على نحو مشروع دفاعاً عن النفس أو دفاعاً عن الآخرين ضد الأشخاص العنيفين أو الذين يقاومون بالعنف الاعتقال القانوني. ومع ذلك، فكما تبين دراسة الحالات هذه، غالباً ما تُستخدم أيضاً ضد أشخاص مضبوطين أصلاً و/أو لإنزال العقاب من خلال التسبب بالألم والمعاناة. وفي بعض الحالات، يصل ذلك إلى حد التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وتُسبب أسلحة الضرب الأخرى – مثل السياط الغليظة – ألماً وجروحاً لا لزوم لها، وهي مؤذية بطبيعتها، ولا يجوز أبداً استخدامها لإنفاذ القانون. ويجب حظر صناعتها أو تجارتها أو الترويج لها عندما تُخصص لأغراض إنفاذ القانون.

وتوضح دراسة الحالات الآتية مجموعة انتهاكات حقوق الإنسان التي تناولها البحث.

ويمكن الاطلاع على مجموعة بيانات الحوادث الـ 188 [هنا](#)

نوع الانتهاك: ضربات خطيرة وغير مبررة على الرأس أو العنق | المكان: هونغ كونغ | الزمان: سبتمبر/أيلول 2019

الوصف: تعرّض متظاهر شاب في هونغ كونغ للضرب المتكرر بالهراوات من جانب عدة موظفين مكلفين بإنفاذ القانون ومزودين بالعتاد الكامل لمكافحة الشغب في محطة مترو هونغ كونغ. وقد ضربه أحد عناصر الأمن على رأسه. ثم تبيّن على الأرض بينما اعتقله عناصر الأمن الآخرون. وبدأ أن الدماء كانت تسيل من الجانب الذي ضرب عليه في رأسه.

تحليل منظمة العفو الدولية:

- الضربات على الرأس خطيرة. كانت أمام عناصر الأمن خيارات أخرى لا تتسبب بجروح بالغة. وتتجاوز الجروح التي تسببت بها الضربات على الرأس غرض إنفاذ القانون المتمثل بلجم الشخص.
- ترقى الحالات التي يستخدم فيها عناصر الأمن – في سبيل العقاب – القوة التي تسبب ألماً شديداً أو معاناة، إلى مستوى التعذيب.



دراسة حالات

نوع الانتهاك: الاستخدام المفرط للقوة | المكان: كولومبيا | الزمان: أبريل/نيسان 2021

الوصف: أحاط خمسة شرطيّين على الأقل بمحتج في كولومبيا وحشروه في زاوية خارج فرع لمصرف بـكولومبيا. ثم أمسك أحد عناصر الشرطة بهراوته وشرع في ضرب المحتج. ولم يتدخل أي من عناصر الشرطة لوقف الضرب. وقد ضربه الشرطي بالهراوة عدة مرات، وبعيد ذلك، ركله شرطي آخر.

تحليل منظمة العفو الدولية:

• يمكن للسلطات استخدام الهراوات على نحو مشروع في تجمع ما في حالات محدودة للغاية. وعملياً لا يمكن استخدامها إلا ردّاً على العنف أو التهديد بعنف وشيك.

• تحمل الضربات بالهراوة على الرأس أو العنق في طياتها خطراً ملازماً بحدوث إصابة خطيرة، ويجب تفاديها.

• كان استخدام القوة غير ضروري وغير متناسب للتهديد المائل، وبالتالي يُعتبر انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.



نوع الانتهاك: توجيه ضربات بينما كان الشخص المستهدف مثبتاً | المكان: بيلاروسيا | الزمان: ديسمبر/كانون الأول 2020

الوصف: اقتاد ثلاثة من عناصر شرطة الشغب محتجاً إلى أسفل بعض السلالم. واعتدى أحدهم بالضرب على المحتج على ساقيه من الخلف مع أنه لم يكن يقاوم الاعتقال. وبينما أمسك شرطي واحد بالمحتج، تلقى ضربة على رأسه من الخلف بهراوة ولكمات على وجهه وبطنه.

تحليل منظمة العفو الدولية:

• الضرب بالهراوات بينما يكون الشخص مضبوطاً غير ضروري وغير متناسب.

• هذا يعني أن الضربات قد وُجّهت كعقاب يصل إلى حد التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب. وهذا انتهاك لحقوق الإنسان.



نوع الانتهاك: اغتصاب/اعتداء جنسي | المكان: فرنسا | الزمان: مايو/أيار 2019

الوصف: أحاط عدد من عناصر الشرطة بمحتج ممدد على الأرض. وكان المحتج غير متعاون مع عناصر الشرطة. وفي لحظة ما، وضع أحد العناصر الهراوة داخل سروال المحتج من الخلف.

تحليل منظمة العفو الدولية:

• يرقى الاعتداء الجنسي بالهراوات إلى مستوى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب. وهو غير قانوني وانتهاك لحقوق الإنسان.

اعتداء جنسي

المكان | فرنسا | مايو/أيار 2019

دراسة حالات

نوع الانتهاك: الضرب كوسيلة للعقاب | المكان: ميانمار | الزمان: مارس/آذار 2021

الوصف: تُظهر لقطات كاميرات المراقبة خلال الاحتجاجات التي أعقبت الانقلاب في ميانمار شرطياً يُخرج ما يبدو بأنهم عاملون طبيون من سيارة إسعاف، ويرغمهم على الركوع ثم يهجم بضربهم بعقب بندقيته. وفي فترة لاحقة من تسلسل الأحداث يظهر مزيد من عناصر الشرطة الذين يواصلون حينئذ الاعتداء على المسعفين بالهراوات.

تحليل منظمة العفو الدولية:

- يُعد الضرب بالهراوات أو أسلحة مخصصة للضرب مثل أعقاب البنادق - كوسيلة للعقاب - تعذيباً أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب.
- وينطوي الضرب المتكرر على رأس الشخص أو عنقه بهراوة على خطورة طبيعته. وبالمثل يمكن أن تُسفر الضربات المتكررة بأعقاب البنادق عن إصابة خطيرة. وهذا انتهاك لحقوق الإنسان.



التوصيات

وُتقت بحوث منظمة العفو الدولية استخدام عناصر الشرطة لمجموعة من المعدات والأسلحة - من ضمنها الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي، ورذاذ الفلفل، بطريقة يمكن أن تشكل تعذيباً أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

يشمل ذلك الاستخدام المتعمد والعقابي المتكرر لأسلحة الضرب، غالباً ضد محتجين سلميين في أفعال تسببت بإصابة وصدمة نفسية غير ضروريتين. وترقى بعض الأفعال الموثقة هنا إلى حد التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، ولا مكان لها في عملية إنفاذ القانون.

ويجب أن تشمل القيود الأشد صرامة على معدات إنفاذ القانون قيوداً تجارية قوية. وتدعو منظمة العفو الدولية الدول إلى وضع الأنظمة أو تعزيز الضوابط الوطنية الراهنة على المتاجرة في أسلحة ومعدات إنفاذ القانون التي تُستخدم في التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وينبغي على الدول أيضاً دعم وضع صك عالمي ملزم قانونياً لتنظيم تجارة التعذيب.



ويتعين أن تُحظر هذه الإجراءات وتمنع كل تجارة معدات وأسلحة إنفاذ القانون المؤذية بطبيعتها، مثل الهراوات المسننة والسياط الغليظة، فضلاً عن أدوات الصعق بالتيار الكهربائي المثبتة على الجسد والأخرى التي تعمل بالاحتكاك المباشر والقيود المهينة أو المؤلمة بطبيعتها. وينبغي على جميع الدول أيضاً أن تفرض قيوداً صارمة على تصدير واستيراد معدات وأسلحة إنفاذ القانون التي ربما يكون لها وظيفة مشروعة في إنفاذ القانون، لكن يمكن إساءة استخدامها بسهولة، مثل الهراوات العادية، علاوة على الغاز المسيل للدموع، ورذاذ الفلفل، والرصاص المطاطي.

ولا يجوز إصدار تراخيص تصدير إلا عقب إجراء عمليات تقييم صارمة لخطر إساءة استخدام المعدات في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ويجب رفض منح التراخيص لدى وجود خطر معقول في إساءة استخدامها.